

Distr.: General  
13 January 2021  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

الدورة السابعة والثلاثون

جنيف، 2-6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

## تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته السابعة والثلاثين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 2 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

|    |       |   |          |
|----|-------|---|----------|
| 3  | ..... | مقدمة   |          |
| 3  | ..... | الاستنتاجات المتفق عليها  | أولاً -  |
|    | ألف - | التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية ..... |          |
| 3  | ..... | الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ في تقارير الإبلاغ الاعتيادية المقدمة من الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية   |          |
| 5  | ..... | الجيدة والتحديات الرئيسية   |          |
| 5  | ..... | مسائل أخرى  | جيم -    |
| 7  | ..... | موجز الرئيس   | ثانياً - |
| 7  | ..... | الجلسة العامة الافتتاحية  |          |
|    | باء - | التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية ..... |          |
| 12 | ..... | الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ في تقارير الإبلاغ الاعتيادية المقدمة من الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية   |          |
| 15 | ..... | الجيدة والتحديات الرئيسية   |          |
| 17 | ..... | مسائل أخرى  | دال -    |
| 19 | ..... | المسائل التنظيمية   | ثالثاً - |
| 19 | ..... | انتخاب أعضاء المكتب   |          |
| 19 | ..... | إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل   |          |
| 20 | ..... | نتيجة الدورة  | جيم -    |
|    |       |   | المرفقات |
|    |       | جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ   | الأول -  |
| 21 | ..... | المحاسبة والإبلاغ   |          |
| 22 | ..... | الحضور  | الثاني - |

## مقدمة

عُقدت الدورة السابعة والثلاثون لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من 2 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وجمعت بين المشاركة الافتراضية والحضورية.

### أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

**ألف - التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية (البند 3 من جدول الأعمال)**

*إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،*

*إذ يؤكد الدور الأساسي الذي تؤديه الكيانات في تعزيز الاستثمار والتمويل المستدامين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال الإبلاغ السليم عن الاستدامة،*

*وإذ يسلم بأن إدماج العوامل البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في أنشطة الشركات وسوق رأس المال والأدوات المالية قد أصبح يشكل في السنوات الأخيرة اتجاهًا عامًا للاستدامة، وهو يؤدي دوراً هاماً في الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن جائحة مرض فيروس كورونا قد زادت إلى حد بعيد من درجة التركيز على مسائل الاستدامة،*

*وإذ يشدد على أن وجود أطر ومعايير مختلفة للإبلاغ عن الاستدامة يؤدي إلى معلومات غير متسقة وغير كاملة لا يمكن مقارنتها بسهولة بين الشركات، وأن هناك حاجة إلى التصدي لهذه التحديات لتحسين نوعية وموثوقية بيانات الاستدامة والإبلاغ عنها والتحقق من جوداها في صنع القرارات وتقييم المخاطر، بهدف تحسين عملية صنع القرار في الشركات مع تعزيز حماية المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة ومدعم بالمعلومات التي يحتاجون؛ وتعزيز كفاءة الأسواق والاقتصادات والمجتمعات وزيادة شفافيتهما؛ وتيسير جهود الحد من المخاطر البنوية؛ وتحسين نظم الرقابة الداخلية والممارسات الإدارية للشركات،*

*وإذ يحيط علماً بالاتجاهات الأخيرة نحو تحقيق التقارب في المحاسبة والإبلاغ من جانب الشركات، بما في ذلك الجهود المتضاربة المبذولة من أجل التغلب على تجزؤ البيانات في سياق الإبلاغ عن الاستدامة، والسعي إلى التوحيد في هذا المجال وإلى إيجاد تصميم مناسب لجوانب الحوكمة في نظام عالمي شامل للإبلاغ من جانب الشركات،*

*وإذ يحيط علماً أيضاً بالقرارات المتعلقة بالسياسة العامة التي اتخذت مؤخراً في عدد من الولايات القضائية لوضع وتعزيز أطر ومعايير تنظيمية أكثر اتساقاً، ومن ثم تحسين النوعية في الممارسات الحالية للمحاسبة والإبلاغ من جانب الشركات، ولا سيما لدعم سياساتها المتعلقة بالتنمية المستدامة،*

*وإذ يؤكد ضرورة تعزيز الجهود والتعاون في جميع المبادرات الرامية إلى وضع مجموعة واحدة ومتسقة ومتينة من المعايير المتعلقة بالإبلاغ عن الاستدامة، توفر بيانات متسقة وقابلة للمقارنة، وتيسر*

ترابط البيانات المقدمة في إطار الإبلاغ المتكامل، وتضع الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة على قدم المساواة،

وإذ يُنكر بولاية الأونكتاد المتمثلة في النهوض بأعماله في مجال الإبلاغ عن الاستدامة، حسبما هو منصوص عليه في مافيكيانو نيروبي،

1- يقرّ بالدور الهام الذي يؤديه دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي وضعه الأونكتاد، باعتباره أداة مفيدة لتيسير التقارب بين أطر الإبلاغ عن الاستدامة وذلك بتقديم مجموعة أولية وبسيطة من المؤشرات العالمية لإعداد التقارير الأساسية للكيانات بشأن قضايا الاستدامة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2- يثني على أمانة الأونكتاد لما قامت به من عمل خلال فترة ما بين الدورات بشأن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/93، وعلى وجه الخصوص، لإجراء المزيد من الاختبارات التجريبية للمؤشرات الأساسية في مجموعة متنوعة من القطاعات، بما في ذلك الكيانات الصغيرة والأعمال التجارية المملوكة للأسر؛ وفي هذا الصدد، يرحب بالشراكة التي أقيمت مع شبكة الأعمال التجارية الأسرية لتيسير تنفيذ المؤشرات الأساسية على نطاق أوسع؛

3- يلاحظ فوائد جهود بناء القدرات وأدوات التدريب التي توفرها أمانة الأونكتاد لتيسير الاستخدام الأوسع لدليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وزيادة الوعي بها ونشرها، بما في ذلك بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويشجع على القيام بمزيد من الأنشطة في هذا المجال؛

4- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعقد اجتماعات استشارية خلال فترة ما بين الدورات المقبلة، بغية تحليل النتائج الرئيسية لدراسات الحالات الفردية التي أجريت بشأن دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واقتراح أي تحسينات على الدورة الثامنة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛

5- يشجع أمانة الأونكتاد على مواصلة العمل مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك مع المؤسسات الإقليمية والدولية الرئيسية التي تشجع العمل على مواءمة المحاسبة والإبلاغ في مجال الاستدامة من جانب كيانات القطاعين العام والخاص وزيادة قابلية التقارير ذات الصلة للمقارنة، بغية تيسير زيادة التقارب والمواءمة بين أطر الإبلاغ وممارساته، ومواصلة وضع مقاييس وأدوات بشأن قياس وجمع البيانات الموثوقة في الوقت المناسب عن إسهام القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

6- يدعو أمانة الأونكتاد إلى إجراء المزيد من دراسات الحالات الفردية بشأن التطبيق العملي لدليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتيسير تحديد أفضل الممارسات الدولية في مجال الإبلاغ عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة وتبادلها، بالشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، بما في ذلك كجزء من مبادرة الأوسمة.

6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

## باء- الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ في تقارير الإبلاغ الاعتيادية المقدمة من الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية (البند 4 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إذ يسلم بالأهمية المتزايدة للآثار المتصلة بالمناخ على المجتمعات والاقتصادات والشركات التجارية وتوليد القيمة، وهي آثار ساهمت في تضخيمها جائحة مرض فيروس كورونا، وإذ يؤكد أن الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ تتسم بأهمية بالغة لفهم إمكانية تعرض أنشطة الشركات لآثار تغير المناخ في المدين المتوسط والطويل، فضلاً عن آثارها على المجتمع، وإدارة تلك الآثار والمخاطر والفرص بشكل سليم، بما في ذلك تخصيص رأس المال بكفاءة لدعم الانتقال إلى اقتصاد أكثر استدامة ومنخفض الكربون، وإذ يحيط علماً بالاتجاهات الحديثة في الإبلاغ من جانب الشركات عن المسائل المالية المتصلة بالمناخ، والحاجة إلى بذل مزيد من الجهود للتغلب على التحديات التي تحول دون إعداد تقارير موثوقة ومتسقة في هذا المجال تتسم بفائدة كبيرة لصنع القرار بالنسبة لمجموعة متنوعة من المستعملين، وإذ يسلم بالحاجة إلى استجابة عالمية منسقة، بما في ذلك من جانب كيانات القطاع الخاص، للحد من الأثر السلبي الممكن لتغير المناخ على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ يكرر تأكيد أهمية توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، التي أنشأها مجلس الاستقرار المالي، وكذلك توصيات المبادرات الأخرى العامة أو الخاصة الرامية إلى تحسين الإفصاحات في هذا المجال البالغ الأهمية تحسیناً كبيراً،

- 1- يثني على أمانة الأونكتاد لما نظمتها من حلقات نقاش متعمق وعلى النوعية الجيدة جداً لوثيقة المعلومات الأساسية TD/B/C.II/ISAR/94 التي أعدتها الأمانة للنظر فيها في الدورة؛
- 2- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، وكذلك توصيات المبادرات الأخرى، بغية تيسير تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن هذا الموضوع في الدورات المقبلة لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛
- 3- يشجع أمانة الأونكتاد على تعزيز تنفيذ دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة باعتباره أداة مفيدة لتحسين تنسيق البيانات الأساسية للشركات بشأن تغير المناخ واتساقها وقابليتها للمقارنة، بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية الرئيسية التي تشجع العمل في هذا المجال، بغية تيسير مواءمة مختلف الأطر والممارسات.

## جيم- مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إذ يثني بولاية الأونكتاد المنصوص عليها في مافيكيانو نيروبي والتي طُلب فيها من الأونكتاد تعزيز أفضل الممارسات في مجال شفافية الشركات ومحاسبتها، بما في ذلك عن طريق استخدام أداة تطوير المحاسبة،

وإذ يُسَلَّم بأهمية أداة تطوير المحاسبة وفعاليتها باعتبارها مبادرة رئيسية من مبادرات بناء القدرات ترمي إلى تقييم الهياكل الأساسية المحاسبية الوطنية وتعزيز بيئة الإبلاغ من جانب الشركات على الصعيد القطري، بما في ذلك مع التركيز على الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يشدد على الافتقار النسبي إلى القدرة المؤسسية والتقنية على تكييف بيئات الإبلاغ من جانب الشركات مع ما أفرزته خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من متطلبات جديدة، وتقييم إسهام القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متسقة تقيماً فعالاً،

وإذ يشير إلى الاستنتاجات المتفق عليها في دورته السادسة والثلاثين، والتي تقر بأن دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي وضعه الأونكتاد، يشكل أداة مفيدة للمنظمات في توفير بيانات مرجعية قابلة للمقارنة بشأن مساهمتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ووسيلة لتيسير إمكانية مقارنة تقارير الشركات عن قضايا الاستدامة تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

1- يرحب بما تبادله الدول الأعضاء في الدورة من تعليقات بشأن الفوائد والدروس المستفادة من تطبيق أداة تطوير المحاسبة، ودليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل بناء قدراتها كيما يتسنى للشركات إعداد تقارير عالية الجودة عن الاستدامة وأهداف التنمية المستدامة؛

2- يطلب إلى أمانة الأونكتاد مواصلة جهودها المتعلقة بتنفيذ أداة تطوير المحاسبة ودليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في البلدان المهتمة بغية مساعدتها على تعزيز قدراتها التنظيمية والمؤسسية والبشرية بطريقة متكاملة وشاملة، وإعداد تقارير مالية ذات جودة عالية، فضلاً عن الإبلاغ عن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة من قبل الشركات؛

3- يدعو أمانة الأونكتاد إلى مواصلة رصد التطورات في مجال وضع المعايير التي تترتب عليها آثار بالنسبة لأداة تطوير المحاسبة ودليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بغية تحديث الأداة والدليل في مرحلة مناسبة من السنوات المقبلة، حسب الحاجة؛

4- يشجع أمانة الأونكتاد على القيام بمزيد من العمل اللازم لتنفيذ التوجيهات المتعلقة بالبيانات الوصفية وآليات جمع البيانات لدعم الدول الأعضاء في الإبلاغ عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 1-6-12 (عدد الشركات التي تنشر تقارير عن الاستدامة)، وكذلك لتيسير تحسين القدرة من أجل توافر البيانات وجمعها على الصعيد الوطني وزيادة فائدتها بالنسبة لقاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، والتقارير السنوي للأمين العام عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتقارير المرحلي السنوي لأهداف التنمية المستدامة، وغير ذلك من الاستعراضات المواضيعية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

## ثانياً - موجز الرئيس

## ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

1- قال الأمين العام للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية إن التحدي الذي تطرحه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أمام الاستثمار الخاص والمشاريع والتجارة هو تحدٍ ضخم. ووفقاً لتوقعات مرصد الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار التابع للأونكتاد، فإن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية في عام 2020 سينخفض بأكثر من 49 في المائة مقارنةً بعام 2019. وأظهرت آخر المستجندات أن حجم التجارة سينخفض بنسبة 7 إلى 9 في المائة في عام 2020؛ ومن المتوقع أن تشكل الصين وفييت نام المحرك الرئيسي للتدفقات التجارية المشجعة الوحيدة. وفي هذا السياق، سيكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 مهمة هائلة.

2- وقد غدا تعزيز الإبلاغ الجيد عن جوانب الأداء المالي وغير المالي للمؤسسات أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأشار إلى برنامج الدورة الحالية، فقال إن فريقاً رفيع المستوى سيسلط الضوء على أثر هذه التحديات على المحاسبة والإبلاغ. وأكد وجود مؤشرات واضحة على أن دليل المؤشرات الأساسية للإبلاغ بإسهام الكيانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي نشره فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في عام 2019، قد أثر بالفعل في التفكير في الكيفية التي يمكن بها للقطاع الخاص أن يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد سرّعت المبادرة التحرك نحو مواءمة عملية تقديم البيانات المتعلقة بالاستدامة وقابليتها للمقارنة وتكييفها مع الإطار الخاص برصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن استعراض نتائج نحو 12 دراسة حالة إفرادية بشأن التنفيذ العملي لدليل المؤشرات الأساسية أن يوفر تعليقات من الميدان ستساعد على إدخال تحسينات على الدليل حسب الاقتضاء. وسيسهم هذا الاجتماع في دفع العمل بشأن هذا الموضوع بتناول التدابير الخاصة المتعلقة بالإفصاحات المالية، وهو موضوع يُطرح في الوقت المناسب نظراً لأن الجائحة كشفت الترابط بين البيئة والمجتمعات والاقتصادات. وأشار الأمين العام إلى أنه يمكن تحسين الاستقرار المالي العالمي باتباع طريقة سليمة لقياس أثر تغير المناخ على عمليات المؤسسات والتقارير المالية والمحاسبة المالية الخاصة بها، وأن هناك حاجة إلى بذل جهود متضافرة لتنفيذ توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. وفي الختام، قال إن مبادرة الأوسمة هي وسيلة جيدة للاعتراف بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور الإبلاغ المالي.

3- وقال مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في ملاحظاته الاستهلالية إنه كان من الواضح منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب استثمارات كبيرة من جانب القطاعين العام والخاص. ووفقاً لتقديرات الأونكتاد، ينبغي أن يستثمر القطاعان نحو 2,5 تريليون دولار سنوياً في البلدان النامية بين عامي 2015 و2030. وكما يرد بوضوح في الطبعة الحالية من تقرير الاستثمار العالمي، لوحظ إحراز تقدم في الاستثمار في التنمية المستدامة في عدة قطاعات، غير أن تباطؤ النمو والظروف المعاكسة التي أوجدتها الجائحة قد أضافا إلى القيود التي تقوض جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن ثم تحول دون تنفيذ خطة عام 2030<sup>(1)</sup>.

(1) الأونكتاد، 2020، *World Investment Report 2020: International Production Beyond the Pandemic* تقرير الاستثمار العالمي لعام 2020: الإنتاج الدولي بعد الجائحة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.20.II.D.23، جنيف).

4- ومع ذلك، واصلت الأسواق المالية توفير الأموال الاستثمارية المخصصة للاستدامة بمبالغ تتراوح بين 1,2 تريليون دولار و1,3 تريليون دولار، منها سندات خضراء تمثل 260 بليون دولار. وقد سجلت سوق السندات الخضراء زيادة بأكثر من 50 في المائة في عام 2019. وأشار إلى أن صناديق الاستدامة (3 100 صندوق على الصعيد العالمي) تطبق مجموعة من المعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة في اختيارها لسندات الاستثمار. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود العالمية لمكافحة الجائحة تعزز نمو هذه الصناديق، ولا سيما السندات الاجتماعية. ثم إن أسواق الأوراق المالية تدعم بنشاط سوق السندات السريعة النمو لمعالجة الجائحة عن طريق الإعفاء من رسوم إدراج السندات. وفي الربع الأول من سنة 2020، عبأت السندات الاجتماعية المتعلقة بالإغاثة من الجائحة مبلغاً قدره 55 بليون دولار، وهو رقم يتجاوز إجمالي قيمة هذا النوع من السندات في 2019.

5- وخلال عقد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمكن أن يُتَوَقَّع أن تزيد أسواق رأس المال عرضها من المنتجات المرتبطة بموضوع الاستدامة زيادة كبيرة. وسيكون التحدي آنذاك هو كيفية الجمع بين النمو وزيادة التركيز على توجيه الأموال نحو المشاريع الاستثمارية ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

6- ثم إن الأهمية التي يتسم بها تقديم التقارير العالية الجودة من حيث المساهمة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، تكمن في تيسير تخصيص الموارد للأنشطة الاقتصادية المستدامة. ومن المرجح أن يكون مسار الاستثمار في الصناديق المستدامة في السنوات المقبلة أعلى من المستوى الحالي. وتُعدّ مؤشرات الأداء القوية، مثل المؤشرات الأساسية التي وضعها الأونكتاد، ضرورية لتيسير تخصيص الموارد بكفاءة للأنشطة المستدامة، ولا سيما في البلدان النامية.

7- وهناك هدف آخر - هو الإبقاء على ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية عند مستوى يقل بكثير عن درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية - سوف يتطلب أيضاً استثمارات كبيرة. وتشير دراسة أجرتها الوكالة الدولية للطاقة إلى أن التنفيذ الكامل للتعهدات بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون سيطلب من قطاع الطاقة استثمار 13,5 تريليون دولار في كفاءة الطاقة والتكنولوجيات المنخفضة الكربون في الفترة من 2015 إلى 2030.

*الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتجاهات الأخيرة والتحديات الرئيسية في جدول أعمال الإبلاغ من جانب المشاريع وأثر جائحة كوفيد-19*

8- استعرض فريق رفيع المستوى الاتجاهات الرئيسية في الإبلاغ المالي والإبلاغ عن الاستدامة ودوره المتزايد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي الانتعاش في فترة ما بعد الجائحة. وشارك في هذا الجزء متحدث رئيسي من المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وخبراء من الهيئات التالية: المجلس الفرنسي لمعايير المحاسبة؛ وإدارة التجارة والصناعة والمنافسة في جنوب أفريقيا؛ والفريق الاستشاري الأوروبي للإبلاغ المالي؛ ومديرية الاستقرار المالي، والخدمات المالية، واتحاد أسواق رأس المال التابعة للمفوضية الأوروبية؛ والمبادرة العالمية لتقارير الأداء؛ ومجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة، والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة.

9- وأبرز نائب الأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، في كلمته الرئيسية، الأهداف الرئيسية الثلاثة لمنظمتهم، وهي حماية المستثمرين؛ والحفاظ على أسواق يتسم أداؤها بالعدالة والكفاءة والشفافية؛ والحد من المخاطر البيئية. وقد عملت المنظمة على تيسير استجابة منسقة لجائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، سلّم بأهمية التمويل المستدام، وما يتصل به من تحديات، بما في ذلك الإبلاغ عن

الاستدامة. ومن الضروري أن يوجد تدفق جيد للمعلومات المفيدة لعملية اتخاذ القرارات المقدمة من قطاع الشركات بشأن عوامل الاستدامة. وأشار المتكلم، في معرض تسليط الضوء على النتائج الرئيسية لتقرير أصدرته شبكة تمويل الاستدامة التابعة للمنظمة في نيسان/أبريل 2020، إلى ثلاثة شواغل رئيسية، هي تعدد أطر ومعايير الاستدامة وتنوعها؛ وعدم وجود تعاريف مشتركة للأنشطة المستدامة؛ والتحديات التي تعترض حماية المستثمر، من قبيل الغسيل الأخضر. وأشار إلى أن مجالات التحسين في الإبلاغ عن الاستدامة تتعلق بالمحتوى والحوكمة. وفي الختام، اقترح دمج مبادرتي المواءمة اللتين أطلقهما كل من واضعي المعايير في مجال الإبلاغ عن الاستدامة والمؤسسة الدولية لمعايير الإبلاغ المالي، نظراً لتكامل المبادرتين.

10- وتناول المشاركون في حلقة النقاش إدماج المعلومات المتعلقة بالاستدامة في دورات الإبلاغ الخاصة بالشركات ومواءمة هذه المعلومات مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبينوا الإنجازات والتحديات والقيود فيما يتعلق بتلاقي أطر الإبلاغ الرئيسية لتيسير قابلية التقارير المتعلقة بالاستدامة للمقارنة وتعزيز موثوقيتها وزيادة فائدتها، وناقشوا سبل المضي قدماً.

11- وأبرز مشارك في حلقة النقاش عدداً من المبادرات المتعلقة بسياسات الاستدامة على الصعيد الأوروبي. وفي هذا الصدد، تعزم المفوضية الأوروبية أن تقترح تحديث توجيهها بشأن الإبلاغ غير المالي، وهي مبادرة رائدة عند تقديمها في عام 2014. وهناك أدلة وافرة تشير إلى عدم كفاية المعلومات التي تقدمها الشركات عن الاستدامة. ولم يعد من الممكن تجاهل المسائل المتصلة بمراجعة الحسابات والإنفاذ. ذلك أن قائمة مستخدمي المعلومات المتعلقة بالاستدامة لا تقتصر على الأوساط المالية والمستثمرين فحسب، بل تضم أيضاً مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني ونقابات العمال. وهناك حاجة إلى وضع معايير إلزامية للإبلاغ عن الاستدامة، وإن كان ذلك سيتطلب قراراً سياسياً. ثم إن الأطر والمعايير والمبادئ التوجيهية القائمة في مجال الإبلاغ مكلفة ومجزأة ومربكة، ومن ثم فهي غير فعالة. وبالنظر إلى الأطر التشريعية الأوروبية القائمة والمقبلة، من المرجح أن تكون معايير الاستدامة الأوروبية ضرورية. زد على ذلك أن شركات الاتحاد الأوروبي لديها نشاط دولي واسع النطاق، وتعمل العديد من الشركات غير التابعة للاتحاد الأوروبي في أسواق الاتحاد الأوروبي. ثم إن المعايير الإقليمية والمعايير العالمية للإبلاغ عن الاستدامة لا يستبعد بعضها بعضاً. ونتيجة لذلك، ثمة حاجة إلى مواءمة هذه المعايير على نطاق العالم لتجنب التجزؤ وجعل النهج الإقليمية والقطرية متسقة مع النهج العالمية. ويمكن للاتحاد الأوروبي، بوصفه مؤيداً قوياً لأهداف التنمية المستدامة والإطار العالمي للممارسات التجارية المستدامة، أن يساعد في قيادة التقدم والتوحيد والتقارب على الصعيد الدولي.

12- وقال مشارك آخر إن منظمته كانت تشارك في العمل المتعلق بإتاحة المعلومات غير المالية منذ عام 2018، وأن المفوضية الأوروبية كلفتها بإنشاء مختبر للمعلومات غير المالية وتحديد أفضل الممارسات. وقد نشر المختبر الأوروبي تقريراً يتناول المعلومات المناخية؛ وهناك فريق عامل يعكف حالياً على صياغة تقرير ثان يتناول المخاطر والفرص المرتبطة بخطط الأعمال التجارية. وفي تموز/يوليه 2020، كلفت المفوضية الأوروبية منظمته بتقديم توصيات بشأن معايير أوروبية ممكنة تتعلق بالإبلاغ غير المالي والنظر في الحاجة إلى إدخال تغييرات على إدارة منظمته استباقاً لوضع معايير أوروبية للإبلاغ غير المالي. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت المنظمة فرقة عمل بقيادة رئيس المجلس الفرنسي لمعايير المحاسبة. وعلاوة على ذلك، يقوم الفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي بإعداد تقريرين، من المقرر أن يكونا متاحين في شباط/فبراير 2021، من شأنهما تيسير عملية اتخاذ القرارات من جانب المفوضية الأوروبية

والسلطات الأخرى في الاتحاد الأوروبي بشأن ما إذا كان ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يضع معايير أوروبية للإبلاغ غير المالي.

13- وتبادل مشارك آخر الآراء المستمدة من تقرير بحثي نشرته منظمته. ووفقاً للدراسة، ازدادت التقارير المتكاملة زيادة متواضعة بين أعضاء المنظمة. وفي حين أن الإشارة إلى إطار المبادرة العالمية لتقارير الأداء لا تزال ممارسة شائعة، فإن بعض الجهات المكلفة بإعداد التقارير تستخدم المعايير التي وضعها مجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة. وأظهرت الاتجاهات العامة في عضوية المجلس العالمي للأعمال التجارية المعني بالتنمية المستدامة (158 تقريراً كمتوسط سنوي من عام 2017 إلى عام 2020) أن 44 في المائة من التقارير تحمل عنوان تقارير الاستدامة. ويجمع نحو 41 في المائة من الأعضاء بين المعلومات المالية وغير المالية، ويعتمد 84 في المائة من الأعضاء على جهات خارجية لإعداد تقاريرهم. ومن بين الاستنتاجات التي خلصت إليها الدراسة، أن الشركات تشارك في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أعمالها التجارية ولكن هذه المشاركة لا تندرج ضمن الأنشطة الاستراتيجية للشركة، وهذا مجال قابل للتحسين. واعتبر أن جائحة كوفيد-19 تبين أن الشركات غير مستعدة تماماً لمواجهة الصدمات التجارية، وأن فهمها لقدرة الأعمال التجارية على الصمود وتوليد القيمة محدود. وشدد على ضرورة تبني مصفوفة اجتماعية عامة تشمل الأجور المعيشية وحقوق الإنسان عبر سلسلة القيمة، وضمان تجهيز الأعمال التجارية بالأدوات المناسبة للقيام بذلك. ومن الدروس الأخرى المستفادة من الجائحة، أن مفهوم المعلومات غير المالية هو مغالطة، لأن الجائحة قد أحدثت آثاراً مالية على الاقتصاد وعلى المجتمع. واستناداً إلى بيانات تعمل منظمته على تعقبها بشأن أسعار أسهم أعضائها في جميع أنحاء العالم، قال إن الشركات التي تراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة هي التي أدت أداءً جيداً في السوق خلال الجائحة. ونظراً لأن الأعمال التجارية الأكثر قدرة على الصمود والأكثر استدامة غالباً ما تُدار بشكل أفضل، فمن المهم للشركات أن تنتج معلومات ذات نوعية أفضل وموثوقة وفي الوقت المناسب يمكن مقارنتها والوثوق بها.

14- وأشار المتحدث التالي في حلقة النقاش إلى ما أحرز من تقدم ملموس في مجال الإبلاغ عن الاستدامة في بعض القطاعات والمناطق، مبيناً أن المعايير الواردة في المبادرة العالمية لتقارير الأداء هي الأكثر استخداماً. وقد أتاحت الجائحة فرصة للتفكير بطريقة مختلفة في كيفية توليد القيمة الاقتصادية، وأحدثت تغييراً كبيراً في سياق الاستدامة بالنسبة للكيانات المعنية بإعداد التقارير. وفي نهاية المطاف، أبرزت الجائحة الحكمة المتأصلة في أهداف التنمية المستدامة - وهي الحاجة إلى التصدي للتحديات بشكل جماعي. ونتيجة لذلك، قد يتطلب هذا الأمر تحولا في محور التركيز نحو قيمة مستدامة في المدى البعيد. وبالإضافة إلى ذلك، من شأن إدماج الاستدامة في استراتيجية الأعمال التجارية أن يساعد الشركات على الاستجابة بالشكل المناسب في مثل هذه الظروف.

15- وفيما يتعلق بضرورة موازنة الإبلاغ ومعايره، أصدرت خمس منظمات معنية بوضع المعايير مؤخراً إعلان نوايا أو رؤية مشتركة. وأعرب عن تأييد منظمته للأخذ بنهج عملي لحل المسائل المتصلة بالموازنة ولتعبئة الأموال اللازمة لتحقيق هذا الهدف. وأخيراً، دعا الحكومات، والهيئات التنظيمية المالية، وبورصات الأوراق المالية، والجهات المعنية بوضع المعايير، والشركات إلى مواصلة الزخم نحو الكشف عن البيانات الاقتصادية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة باعتبار ذلك آلية فعالة لممارسات تجارية أكثر استدامة ومسؤولية في جميع أنحاء العالم.

16- وأبرز أحد المشاركين المفاهيم الرئيسية التي تطبقها منظمته في وضع المعايير: الأهمية النسبية للعنصر المالي، والأثر، وجدوى القرارات، والتركيز على المعايير الخاصة بقطاعات بعينها. وقد اعتمدت المعايير، التي وضعها مجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة وأطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 في

بورصة لندن، على نطاق واسع، ولا سيما من قبل مجتمع المستثمرين. وقال إن هناك حاجة إلى نظام فعال للرقابة الداخلية للإبلاغ عن الاستدامة. وبيّنت دراسة استقصائية أجراها معهد الحوكمة والمسائلة حول اتجاهات الإبلاغ داخل الشركات في عام 2019 أن 400 شركة من أصل 500 شركة مشمولة في مؤشر أداء أكبر 500 شركة في الولايات المتحدة (S&P500) قد أعدت تقريراً يتعلق بشكل ما بموضوع الاستدامة. ومن بين الشركات الـ 500، طبقت 25 في المائة (125 شركة) معايير مجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة. وحصل نحو ثلث الشركات على شكل من أشكال الضمان من جهة خارجية بشأن تقرير الاستدامة الذي تصدره. وبالإضافة إلى ذلك، تطبق بعض الشركات أطراً ومعايير مختلفة لإعداد تقارير متعددة عن الاستدامة لتلبية احتياجات مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. وقال إن معظم التقارير التي صدرت بعد نيسان/أبريل 2020 تشير إلى جائحة كوفيد-19 في فرع منفصل.

17- وقدم المتحدث الأخير تقريراً عن الأعمال التي اضطلعت بها فرقة العمل التي أنشئت في آب/أغسطس 2020 استجابةً لطلب من المفوضية الأوروبية لإنجاز أعمال تحضيرية لوضع معايير للإبلاغ غير المالي لاستخدامها في الاتحاد الأوروبي. وقد عقدت فرقة العمل، المؤلفة من 35 عضواً وتسعة ممثلين من السلطات العامة في الاتحاد الأوروبي، اجتماعها الأول في أيلول/سبتمبر 2020، وستقدم تقريرها إلى المفوضية الأوروبية في نهاية كانون الثاني/يناير 2021. ومن المقرر أيضاً أن تضطلع بأنشطة الاتصال والتوعية في أوائل عام 2021.

18- وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّم إلى المفوضية الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 تقرير مرحلي يتضمن نقاطاً تتعلق بتقييم أولي رفيع المستوى. وقد حددت فرقة العمل، في إطار التقييم الذي أنجزته، أكثر من 100 مبادرة للإبلاغ داخل الاتحاد الأوروبي تناولت أكثر من 5 000 مؤشر من مؤشرات الأداء الرئيسية. وأنشئت عدة أفرقة داخل فرقة العمل لاتخاذ الخطوات التالية: النظر في المفاهيم التي يمكن أن تشكل الأساس لإطار لوضع المعايير، ومعالجة مسألة الترابط أو الإبلاغ المتكامل من المنظورين المالي وغير المالي لتجنب الثغرات أو التداخلات وإيجاد أوجه تآزر بين الاثنين، ومعالجة الحالة الخاصة للمؤسسات المالية، والتركيز على المسائل المتعلقة بالتصنيف والرقمنة والشكل.

19- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أكد خبير أن الإطار الدولي للإبلاغ المتكامل هو جزء من مبادرة أطلقتها خمس منظمات تُعنى بوضع المعايير. وقال إن الأمر متروك للبلدان لكي تقرر ما إذا كان ينبغي أن تُضفي الطابع الإلزامي على الإطار. وقال مشارك آخر في حلقة النقاش إنه لا توجد نية لدى الاتحاد الأوروبي لترك المعايير الدولية للإبلاغ المالي - فالنقاش الحالي يدور حول متطلبات الإبلاغ غير المالي.

20- وتحدث مشارك آخر في حلقة النقاش بالتفصيل عن تصنيف من قبيل لغة عرض التقارير التجارية والمالية يمكن أن تستخدمه الجهات المصدرة للتقارير لتيسير عملية إعداد تقاريرها المتعلقة بالاستدامة. وذكر أن الإبلاغ ينبغي أن يخصص صناعة محددة وأنه لا يجذب أطر أو معايير الإبلاغ العامة أو التي لا ترتبط بصناعة بعينها. ورداً على طلب بعض الخبراء، قال أحد المشاركين إن النواتج الرئيسية لشبكة تمويل الاستدامة تشمل تحسين محتوى التقارير المتعلقة بالاستدامة ومعالجة مسألة الحوكمة ومراعاة الأصول القانونية في عمليات الكشف عن البيانات المتعلقة بالاستدامة.

باء- التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية (البند 3 من جدول الأعمال)

21- لفت الرئيس الانتباه إلى الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/93، المعنونة "التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية".

22- وأشارت رئيسة فرع المشاريع في شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأونكتاد، في معرض تقديم هذا البند من جدول الأعمال، إلى ما أُجري خلال فترة ما بين الدورات من دراسات حالات إفرادية إضافية تخص مختلف الصناعات والبلدان، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لاختبار تنفيذ دليل المؤشرات الأساسية الذي وضعه الأونكتاد. وأظهرت النتائج أن التحديات الرئيسية تتمحور حول المؤشرات البيئية، في حين أن معظم الشركات، بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، قدمت بيانات عن معظم المؤشرات الأساسية. وقالت إن دليلاً تدريبياً أعده الأونكتاد يتضمن توجيهات إضافية بشأن المؤشرات الأساسية، وإن الخطط جارية لإصدار شرائح للتعليم الإلكتروني بشأن هذا الموضوع. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف الأونكتاد إلى التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتيسير توحيد معايير الإبلاغ عن الاستدامة وتحقيق التقارب بين مختلف الأطر باستخدام دليل المؤشرات الأساسية كأداة أساسية للإبلاغ.

#### حلقات النقاش

23- عُقدت حلقتا نقاش لتناول هذا البند من جدول الأعمال. وتألقت حلقة النقاش الأولى من ممثلين عن الهيئات التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (مكتب تمويل التنمية؛ شعبة الإحصاءات)، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

24- وقال المشارك الأول في حلقة النقاش، في معرض شرحه لعمل مكتب تمويل التنمية وتحالف المستثمرين العالميين من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إن التحديات التي تعترض الإبلاغ عن الاستدامة تعود، من منظور المستثمر، إلى عدم قابلية المعلومات الواردة في التقارير للمقارنة وإلى الطابع الطوعي للإبلاغ. واقترح توحيد الأطر القائمة وإنشاء مستودع للبيانات متاح للجمهور العام. وعلاوة على ذلك، قال إن هناك احتمالاً كبيراً أن تستخدم الهيئات التنظيمية دليل المؤشرات الأساسية.

25- وقال المشارك الثاني في حلقة النقاش إن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة يشارك في الجهود الرامية إلى تعزيز مقياس الاستدامة. وتشمل هذه المقاييس تقريراً عاماً بعنوان "الإبلاغ عن التقدم" يوجز الأشواط التي قُطعت في تنفيذ مبادئ الاتفاق العالمي. ويتمثل المفهوم الرئيسي للإبلاغ عن الاستدامة في القابلية للمقارنة، حيث تحققت عمليات الموازنة الأولى بفضل دليل المؤشرات الأساسية، يليه مفهوم الأهمية النسبية والشفافية. وقال إن الأمم المتحدة تؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق التقارب في جمع البيانات، مع الاعتماد على دليل المؤشرات الأساسية.

26- وذكرت المشاركة الثالثة في حلقة النقاش أن هناك حاجة إلى الاستفادة من مزايا استخدام دليل المؤشرات الأساسية. وأشارت إلى وجود مجموعة محدودة من المؤشرات العامة لتحقيق التقارب بين الأطر للربط بين بيانات المحاسبة على المستوى الجزئي وأطر المحاسبة على المستوى الكلي. وقالت إنها

تجذب الإبلاغ الإلزامي وتؤيد فكرة تقديم حوافز للشركات لجمع ورصد المعلومات عن الاستدامة عن طريق الإشارة إلى دليل التدريب على المؤشرات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت عن دعمها لجهود التعاون التقني ولمواءمة مجموعة مشتركة من المؤشرات.

27- وقال المشارك الرابع إن منظّمته وضعت مؤشرات أداء تتعلق بأهداف التنمية المستدامة لكي تستخدمها الشركات الهادفة للربح والاقتصاد الاجتماعي والتضامني. وأبرز مدى أهمية وضع مؤشرات الاستدامة في سياقها استناداً إلى مقاييس موحدة، ملاحظاً أن منظّمته قد وضعت نظاماً للمؤشرات من ثلاث مستويات يستند إلى دليل المؤشرات الأساسية. وشدد على الحاجة إلى بناء القدرات ومواءمة المؤشرات والمبادئ والقواعد القائمة من خلال تبادل الخبرات والمعارف على أساس مناقشة شفافة، مع التعلم من عمليات المواءمة الأخرى، بما في ذلك العمليات المتعلقة بمواءمة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي.

#### العروض المتعلقة بدراسات الحالات الفردية

28- عرض عدة خبراء نتائج دراسات الحالات الفردية التي أجريت لدراسة التنفيذ العملي لدليل المؤشرات الأساسية الذي وضعه الأونكتاد. واتفق مختلف مقدمي العروض على أن دليل المؤشرات الأساسية هو أداة مفيدة وهامة لتعزيز الإبلاغ من جانب الأعمال التجارية عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن دليل التدريب ضروري لتيسير تنفيذها. واتفقوا على أن الدليل يمثل خطوة رئيسية نحو تنفيذ الإبلاغ من جانب الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنه ينطبق أيضاً على الشركات العائلية.

29- وفي إحدى الدراسات، أظهرت النتائج أن هناك شركة رائدة متعددة الجنسيات لديها معدل إفصاح قدره 70 في المائة. وبيّنت دراسة أخرى، شملت جامعة في مصر، أن الإفصاح يشمل 68 في المائة من المؤشرات الأساسية الواردة في الدليل، وأن 25 مؤشراً من أصل 33 مؤشراً أساسياً هي مؤشرات ذات أهمية. وفي دراسة حالة فردية تناولت الوضع في شركة مشغل شبكة جوال في شرق أفريقيا، قُدِّمت بيانات مكتملة عن 21 مؤشراً وبيانات جزئية عن ثمانية مؤشرات من أصل 33 مؤشراً أساسياً.

30- وكشفت نتائج دراسة حالة فردية شملت شركة لصنع الورق ولباب الورق في جنوب أفريقيا عن تقديم بيانات مكتملة عن 29 مؤشراً من أصل 33 مؤشراً أساسياً. وأظهرت دراسة حالة فردية شملت تاجر ملابس بالتجزئة في بولندا أن الشركة المعنية قدمت بيانات في إطار 23 مؤشراً من أصل 33 مؤشراً أساسياً، في حين بيّنت دراسة حالة فردية لشركة سعودية رائدة في صناعة المواد الكيميائية أن الإفصاحات شملت 14 مؤشراً من أصل 33 مؤشراً أساسياً. وتفيد الدراسة الأخيرة أن الأسباب الرئيسية لحالات عدم الإفصاح، التي سُجِّلت أساساً في المجالين البيئي والاجتماعي، هي السرية والاختلافات في منهجية القياس وفي المقاييس.

31- وسلطت دراسة حالة فردية شملت شبكة للأعمال التجارية الأسرية الضوء على مجالات الاستدامة التي لم تحظ باهتمام الشركات بعد.

32- وركزت دراستان أخريان على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إيطاليا. وبيّنت الدراسة الأولى أن الإفصاحات شملت 17 مؤشراً من المؤشرات الأساسية الـ 33 مقابل 12 مؤشراً في الدراسة الثانية. وأشارت الدراسة الأولى إلى أن هذه المشاريع تهدف إلى زيادة عدد المؤشرات المشمولة بالإفصاحات في المستقبل إلى 24 مؤشراً، مقابل 25 مؤشراً في الدراسة الثانية. وكشفت الدراسة الثانية عن نتائج مماثلة في مشروعين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في جمهورية تنزانيا المتحدة. ويبرز

التحدي الرئيسي الذي يعترض هذه المشاريع في المجال البيئي. وتجدر الملاحظة أيضاً أن العديد من المؤشرات المؤسسية لا ينطبق على هذه المشاريع بسبب هيكلها الإداري البسيط.

33- وقالت خبيرة إن 33 مؤشراً من أصل 55 مؤشراً مشمولاً في مشروع إطار منظمتها للأغذية والزراعة هي مؤشرات أساسية وضعها الأونكتاد. وأشارت إلى أن هناك حاجة إلى الاستفادة من المؤشرات العامة الواردة في دليل المؤشرات الأساسية لدى وضع مؤشرات خاصة بقطاعات محددة.

34- وتألّف الفريق الثاني من ممثلين عن الهيئات التالية: المحاسبة من أجل الاستدامة؛ والتحالف الصيني للاستثمار في القيمة الاجتماعية؛ ومديرية العلم والتكنولوجيا والابتكار التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي. وكان أحد الخبراء في الفريق الثاني هو الرئيس السابق لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي.

35- وقالت خبيرة إن منظمتها قيّمت الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة لـ 300 شركة صينية مدرجة في البورصات الرئيسية في العالم.

36- وذكر خبير آخر أن منظّمته تشارك في تنسيق عمل الهيئات المعنية بوضع المعايير من أجل وضع تدابير قابلة للمقارنة وشاملة لعدة بلدان تتعلق بمشاركة الشركات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

37- وقالت خبيرة إن منظمتها ترى أن الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة والشفافية يمكن أن يصبحا إلزاميين عند الاستثمار في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، ودعمًا لدليل المؤشرات الأساسية، تفكر المنظمة في استخدامها عند الاستثمار في البلدان النامية.

38- وشرحت خبيرة أخرى عمل منظمتها في أوساط المالية والمحاسبة فيما يتعلق بتعزيز استخدام الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. وأفادت بأن المعلومات المتعلقة بالاستدامة يعتمد عليها أصحاب المصلحة الداخليون والخارجيون لاتخاذ قرارات مستنيرة، وذلك تبعاً لنوعية المعلومات التي يُستند إليها لإعداد التقارير المالية والمتعلقة بالاستدامة. وأشارت إلى وجود أوجه تشابه بين الممارسات المتبعة في الإبلاغ المالي والممارسات المتبعة للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة، وإلى أنه يمكن للشركات أن تعتمد على الإرشادات والأدوات القائمة لتيسير تنفيذ الإبلاغ عن الاستدامة.

39- ورحب رئيس الدورة السادسة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بالأفكار المستخلصة من دراسات الحالات الفردية المذكورة أعلاه، وقال إن دليل المؤشرات الأساسية ينطبق على جميع أنواع الشركات، بغض النظر عن حجمها أو موقعها أو نوع نشاطها، ويمكن استخدامه لتعزيز الشفافية في الإبلاغ عن الاستدامة.

40- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعلن أحد الخبراء أنه من المقرر إنجاز دراسة حالة فردية شاملة لعدة قطاعات في قطر، على أن تُقدم نتائجها إلى الدورة الثامنة والثلاثين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وتهدف الدراسة إلى دمج الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة باستخدام دليل المؤشرات الأساسية بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030.

41- وتشير النتائج الأولية لدراسة حالة فردية جارية لشركة طاقة رئيسية في غواتيمالا إلى ارتفاع عدد المؤشرات الأساسية المبلغ عنها، وتؤكد تكامل إطار الاتفاق العالمي والمؤشرات الأساسية التي وضعها الأونكتاد.

## جيم- الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ في تقارير الإبلاغ الاعتيادية المقدمة من الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية (البند 4 من جدول الأعمال)

### حلقة نقاش

42- تألف الفريق من ممثلين عن الكيانات التالية: منظمة CDP<sup>(2)</sup>، ومجلس معايير الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ، وديلويت (Deloitte)، ومؤسسة أف بي كي غرانت ثورنتون (FBK Grant Thornton)، وهيئة أمناء المؤسسة الدولية لمعايير الإبلاغ المالي، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة تورينو، وتحالف موازنة القيمة (Value Balancing Alliance).

43- وشدد المتحدث الأول على ضرورة تحسين اتساق البيانات الواردة في التقارير المتعلقة بالاستدامة وقابليتها للمقارنة وموثوقيتها، وبناء ثقة الجمهور من خلال تعزيز الشفافية. وأفاد بأن كبار المستثمرين المؤسسيين يطالبون بتحسين الكشف عن المخاطر المناخية، وأشار إلى تزايد عدد الشركات الملتزمة بوضع تقارير عن الاستدامة تفاعلاً مع اللوائح، وسلوك المستهلكين، وزيادة الطلب، والاعتراف بالآثار والإمكانيات المتاحة لتوليد القيمة في المدى البعيد. وقال إن الافتقار إلى معايير محاسبية مشتركة، وانعدام الوضوح وصعوبة المقارنة فيما يتعلق بإعداد التقارير عن الاستدامة تشكل تحديات. وأشار إلى ورقة تشاور أصدرتها منظمته بشأن الإبلاغ عن الاستدامة ملاحظاً أن من سبل المضي قدماً الممكنة في هذا الصدد هو إنشاء مجلس جديد لمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة يمكن أن يركز في البداية على معايير إعداد التقارير المتصلة بالمناخ.

44- وفيما يتعلق بالتقرير المحلي الثالث لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ والدليل المتعلق بتحليل السيناريوهات الخاص بالشركات غير المالية، قال المتحدث آخر إنه ينبغي أن تحدد الشركات التدابير التي يمكن تنفيذها على مستوى الشركة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للشركات أن تستكشف مستقبلها من خلال النظر في السيناريوهات المتعلقة بالمناخ. وعلى سبيل المثال، يمكنها أن تضع تصوراً لما يمكن أن تكون المنتجات والخدمات المستقبلية بالاستناد إلى التغيرات في المشهد التنظيمي، وتطور أذواق العملاء أو آثار الظواهر الطبيعية مثل الفيضانات على موقع ما.

45- وأشارت متحدثة أخرى إلى أن ممارسات الإبلاغ الجيدة تحظى بدعم القيادة التي تُدمج هذه الممارسات في عملية صنع القرار، وتجعل منها جزءاً لا يتجزأ من العمليات التجارية الروتينية، وتوجهها نحو المستقبل. وأكدت على أنه ينبغي أن يتضمن الكشف بيانات متسقة. ففي نيوزيلندا مثلاً، أصبح الكشف عن المخاطر المتصلة بالمناخ إلزامياً. وأكدت على أهمية إنفاذ الشروط الإلزامية، وضرورة وضع معايير محاسبية عالمية منظمة وبناء القدرات. واقترحت أن يضطلع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي بدور في بناء القدرات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن الاعتماد على الموارد الممتازة المتاحة لدى القطب المعرفي التابع لفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ.

46- وأكد المتحدث ارتفاع معدل الكشف عن التوصيات التي قدمتها فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ، ولكنه شدد أيضاً على ضرورة تعزيز الجانب التنظيمي. ومن الأمثلة على السياسات التي تقضي بالكشف عن هذه التوصيات بحلول عام 2022 استراتيجية التمويل الأخضر التي وضعها كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والبنك المركزي في البرازيل. ويُعد إدراج الاتحاد الأوروبي لتوصيات فرقة العمل والقضايا المناخية في تفتيحات التوجيه المتعلق

(2) مشروع الكشف عن الكربون سابقاً.

بالإبلاغ غير المالي، مثلاً آخر على ذلك. وسلط المتحدث الضوء على مفهوم الأهمية النسبية المزدوجة، وقد أيدته في ذلك مشارك آخر في الحلقة، وعلى الحاجة إلى نظام للإنفاذ.

47- وقال متحدث آخر إن منظمته تعمل مع 39 مصرفاً عالمياً لتحسين الإفصاح عن المخاطر المتصلة بالمناخ. وتبيّن بالاستناد إلى نتائج هذه التجربة إلى أنه من الضروري تحسين توحيد الإفصاحات المتعلقة بالمناخ وقابليتها للمقارنة، وتحديد المقاييس والأهداف، وجعل توصيات فرقة العمل إلزامية، وتحديد الغرض من الكشف والمقاييس التي يُطمح إلى بلوغها. ومن الأدوات المفيدة أيضاً إجراء تقديرات كمية وتقييمات للنواتج تستهدف مؤسسات مختلفة في إطار نفس السيناريوهات.

48- وأشار متحدث إلى أن شركة تعدين تستخدم الخيار الشامل لمبادرة الإبلاغ العالمية وأن شركة للطاقة الكهربائية تقدم تقارير في إطار مبادرة الإبلاغ العالمية ومنظمة CDP، وكلتاهما تمثل توصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ. ويمكن أن يساعد الدليل المتعلق بنظام المؤشرات الأساسية، باستخدام مجموعة دنيا من المؤشرات الأساسية، على زيادة تطوير ممارسات الإبلاغ للائتمثال لتوصيات فرقة العمل من حيث طريقة حساب المقاييس والكشف عنها.

49- وذكرت متحدثة أخرى أن القيمة التي يمكن أن تُضاف إلى المجتمع والأعمال التجارية وجهان لعملة واحدة يرتبطان بمفهوم الأهمية النسبية المزدوجة. وأشارت إلى أن معظم التوجيهات الواردة في الدليل تركز على الحساب، ولكن الصعوبات تظهر قبل بداية عملية الحساب وبعدها، وأن الشركات الأعضاء في منظمته تقوم بجمع البيانات، وتقترح منهجية، وتقدم تعليقات. وأفادت بأن المنظمة تعمل أيضاً على وضع منهجية لتحويل أثر انبعاثات الكربون إلى نقود.

50- وقالت متحدثة إن زيادة عمليات الكشف عن البيانات المتعلقة بالمناخ يمكن أن تخفف من مخاطر الكربون وأن تخفيض تكلفة رأس المال. ونظراً لأن معظم الشركات هي مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم، فمن المستصوب اشتراط الكشف عن المعلومات استناداً إلى إرشادات مبسطة بشأن الإبلاغ. واعتبرت أن دليل المؤشرات الأساسية يمثل مرجعاً جيداً. وقالت إنها تؤيد مفهوم الأهمية النسبية المزدوجة ونظرة أشمل بشأن توليد القيمة تراعي تعدد الجهات صاحبة المصلحة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي دوراً هاماً في دعم البلدان في وضع ممارسات الإبلاغ.

51- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أوضح خبير أن المجلس الجديد لمعايير المحاسبة المتعلقة بالاستدامة يجب أن يتضمن خبرات مختلفة وأوسع نطاقاً من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وفيما يتعلق بما إذا كانت المسائل غير المالية التي يستعرضها المجلس ستتأثر بالتطورات في الإبلاغ عن الاستدامة، أفاد بأن عمل المجلس متواصل كما هو مخطط له، بهدف وضع معايير للاستدامة في الأجلين المتوسط والبعيد.

52- وفيما يتعلق بتنفيذ توصيات فرقة العمل في أمريكا اللاتينية، ذكر أحد الخبراء أن مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عقدت اجتماع مائدة مستديرة إقليمياً في البرازيل في عام 2019. وقال خبير آخر إن المصارف المركزية في البرازيل وشيلي والمكسيك تركز تقدماً في تنفيذ التوصيات. وأشار إلى أنه يمكن الاطلاع على الإنترنت على نتائج دراسة استقصائية عن ممارسات تغير المناخ ومخاطره.

53- ورداً على استفسار عما إذا كانت توصيات فرقة العمل لا تنظر إلا في تأثير المناخ على الشركة المعنية أو أثر الشركة على المناخ، قال متحدث آخر إن الاتحاد الأوروبي ينظر إلى الأهمية النسبية من الزاويتين كليهما، ووفقاً لتوصيات فرقة العمل فإن الكشف عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلزامي.

54- وذكر أحد المشاركين أنه من الضروري النظر في الآثار وفي التكاليف البيئية المترتبة على التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. ورداً على ذلك، قال خبير إنه ينبغي التفكير في إقامة مفاضلات وإجراء تقييمات للأثر البيئي عند استخدام المركبات الإلكترونية والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وقال خبير آخر إن اتفاق باريس الموقع في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة يشكلان مخططاً لتحقيق مستقبل مستدام، واقترح النظر في المواضيع المترابطة أيضاً عند تقييم آثار التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون.

## دال - مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

55- طرح نائب الرئيس - المقرر، في معرض تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال، مسألتين رئيسيتين للنظر فيهما:

(أ) استعراض التحديات أمام جمع البيانات من الشركات، ولا سيما فيما يتعلق بمؤشر هدف التنمية المستدامة 12-6-1، والتقدم المحرز في هذا المجال؛

(ب) التجربة المتعلقة بتنفيذ أداة تطوير المحاسبة ودليل المؤشرات الأساسية التي تتقاسمها الدول الأعضاء، بما في ذلك في إطار تنفيذ الشريحة الحادية عشرة من مشروع حساب التنمية للأمم المتحدة المعنون "أطر السياسات التمكينية لإبلاغ الشركات بالجوانب المتصلة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية".

56- وتألف الفريق الأول من ممثلين عن الكيانات التالية: أرابيسك إس راى (Arabesque S-Ray)؛ وشركة الذكاء الاصطناعي العالمية (Global AI Corporation)؛ ومجلس الأعمال التجارية الغواتيمالي للتنمية المستدامة، المعروف أيضاً باسم CentraRSE؛ والتحالف العالمي للعمل المعياري. وتألف الفريق الثاني من ممثلي الكيانات التالية: وزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا؛ ووزارة المالية في كازاخستان؛ وبعثة غواتيمالا لدى منظمة التجارة العالمية، والأونكتاد، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ والمجلس التقني للمحاسبة العامة في كولومبيا.

57- وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، أوجز أحد الخبراء التعاون بين منظمته والأونكتاد فيما يتعلق بإنشاء آلية عالمية لجمع البيانات ومستودع للبيانات التي تجمعها الشركات للإبلاغ عن الجوانب البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، وهي مبادرة مفيدة في الإبلاغ عن مؤشر هدف التنمية المستدامة 12-6-1. وقال إن المبادرة تتيح إمكانية لرصد تقارير الاستدامة وتحليلها ومواءمتها وتحسين نوعيتها على الصعيد العالمي، ومن ثم توفر بيانات وتحليلات عن الاستدامة بطريقة متسقة وقابلة للمقارنة.

58- وشرح خبير آخر عمل منظمته فيما يتصل بالمؤشرات الأساسية التي وضعها الأونكتاد وغيرها من الأطر في المساعدة على مراعاة منظور الاستدامة في العالم. وقدم النموذج الأولي لأداة بيانات كمية تحلل أداء أكثر من 7 000 شركة من أكبر شركات العالم المسجلة في البورصة في مجال الاستدامة، وتقيم أثر أنشطتها على الاستدامة.

59- وشجعت خبيرة أخرى على الإبلاغ الذكي عن مؤشر هدف التنمية المستدامة 12-6-1 لدعم القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقدمت مفهوماً لمبادرة منظمته يجمع نحو 20 إطاراً معيارياً مختلفاً في برنامج واحد. وشددت على أهمية ثلاثة جوانب تتصل بالإبلاغ: جمع المعلومات

استناداً إلى الأدلة التي تدعم البيانات، واستخدام التكنولوجيا المالية المبتكرة لتيسير وضع بيانات شفافة وقوية، وضمان إمكانية تطبيق التقارير على صنع القرار في مجال الأعمال التجارية.

60- ورأى أحد الخبراء أن من المهم التحرك نحو تحقيق الاتساق العالمي في قياس أداء الشركات ومقارنته. وللتصدي لهذا التحدي، اقترح التركيز على تحسين الاتساق في الإبلاغ من جانب الشركات، باستخدام إطار أهداف التنمية المستدامة للإشارة إلى الآثار الإيجابية والسلبية للإبلاغ من جانب الشركات. وأكد أيضاً أهمية إدراج بيانات تستند إلى مؤشرات مرجعية فيما يتعلق بأداء الشركات وأثرها لتأكيد الحاجة إلى تدخلات معينة على صعيد السياسات. ولفت الانتباه إلى ضرورة تيسير تنسيق الإبلاغ غير المالي على نطاق العالم من خلال المبادئ والمعايير وأطر القياس والإبلاغ الدولية من أجل تحفيز التمويل المستدام.

61- وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، تقاسم بعض الخبراء خبراتهم في تنفيذ أداة تطوير المحاسبة، ودليل المؤشرات الأساسية، ومشروع حساب التنمية المذكور أعلاه. وتقاسم خبير نتائج دراسات حالات إفرادية أجريت مع شركات محلية في بلده بشأن انطباق المؤشرات الأساسية التي وضعها الأونكتاد. وقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الشريحة الحادية عشرة من المشروع المذكور، الذي يتيح فرصاً جيدة لبناء القدرات في شكل شركات بين القطاعين العام والخاص. وهو يرى أن التركيز الأساسي لخطة العمل ينبغي أن ينصب على تعزيز قدرة المؤسسات العامة على جمع بيانات الإبلاغ المالي وغير المالي ومواصلة استخدام المؤشرات الأساسية التي وضعها الأونكتاد لتشجيع ممارسة الإبلاغ في بلده.

62- وأعربت خبيرة أخرى عن تقديرها للأونكتاد نيابة عن حكومتها، وقالت إن المشروع يشكل فرصة جيدة لكل من القطاع الخاص والحكومات المعنية للعمل معاً على إعداد تقارير الاستدامة. وشاطرت نتائج حلقة عمل وطنية عُقدت في بلدها في إطار مشروع حساب التنمية وأعلنت أنه سيتم اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات الرئيسية الواردة في خطة عمل المشروع.

63- وأشارت خبيرة إلى تجربة بلدها في المشروع، وقالت إن بلدها أجرى أيضاً تقييماً شاملاً للبنية الأساسية للإبلاغ. وعلى الرغم من الزيادة العامة في الإبلاغ، لا سيما فيما يتعلق بالتدهور البيئي، والظلم الاجتماعي، والاختلالات الاقتصادية، لا يوجد إطار تنظيمي رسمي يمكن أن يمهد الطريق لتطورات أخرى. وفي حين توجد شروط موحدة بالنسبة للشركات المسجلة في البورصة، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج أيضاً إلى توجيهات في هذا الشأن. وشجعت على استحداث أدوات عملية لبناء القدرات تتماشى مع السياسات ذات الصلة لتيسير عملية الإبلاغ وتمكين الكيانات المعنية من الإبلاغ عن الاستدامة بفعالية. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها تيسير الإبلاغ الإلزامي دون أن يتعرض قطاع الأعمال لضغط لا لزوم له ودون اللجوء إلى إجراءات تنظيمية مفرطة.

64- وشكر خبير آخر الأونكتاد على دعمه لتنفيذ مشروع حساب التنمية في بلده. فقد عزز المشروع الاستدامة وبناء القدرات بالتعاون مع 37 كياناً من الكيانات المحاسبية والحكومية المعنية بالإبلاغ. وعرض التقدم المحرز في المشروع وخطة عمله وقدم بعض التوصيات لمعالجة نقاط الضعف في البنية التحتية المؤسسية والمحاسبية. وتشمل التوصيات ما يلي: تشجيع الدورات الدراسية بشأن الاستدامة، واعتماد نظام لإصدار الشهادات، وضمان موارد أفضل للمهنيين العاملين في مجال المحاسبة، وتطبيق آليات تسمح بتنسيق التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين، وإنشاء هيئة مسؤولة عن الإبلاغ عن الاستدامة.

65- وعرض خبير آخر مشروعاً لتقييم البنية التحتية للإبلاغ من جانب الشركات بالتعاون مع وزارة المالية في بلده، والأونكتاد، و40 خبيراً داخلياً وخارجياً في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات. وقد تجسدت نتائج المشروع، الذي أُجري في 2015-2016، في عدة توصيات رئيسية تتمثل في الآتي: إنشاء هيئة إشرافية مستقلة؛ ومواءمة نظام إصدار الشهادات للمحاسبين ومراجعي الحسابات وفقاً للمتطلبات الواردة في المعايير التعليمية الدولية؛ وترجمة المعايير الدولية للمحاسبة ومراجعة الحسابات، ومدونة قواعد السلوك، والمعايير التعليمية. ونتيجة لذلك، سُنَّ قانونان في البلد، يُدمجان مهام الدعم التي تضطلع بها الهيئة المستقلة في عمليات المحاسبة ومراجعة الحسابات على حد سواء.

## ثالثاً- المسائل التنظيمية

### ألف- انتخاب أعضاء المكتب (البند 1 من جدول الأعمال)

66- نظراً للظروف الاستثنائية السائدة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، قرر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي انتخاب أعضاء مكتبه باتباع إجراء الصمت وفقاً للأحكام الواردة في مقرر الجمعية العامة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020. ونظراً لعدم ورود أي اعتراض بحلول 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، انتخب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي السيد باتريك دي كامبورغ (فرنسا) رئيساً له، والسيدة ديورا بونسي دي غونتر (غواتيمالا) والسيدة إيرينا ميدفيديفا (الاتحاد الروسي) نائبتين للرئيس - مقررتين.

### باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند 2 من جدول الأعمال)

67- قرر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي أيضاً إقرار جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والثلاثين (TD/B/C.II/ISAR/92) باتباع إجراء الصمت وفقاً للأحكام الواردة في مقرر الجمعية العامة 544/74 المؤرخ 27 آذار/مارس 2020. وكان جدول الأعمال كما يلي:

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 3- التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات: استعراض دراسات حالات إفرادية.
- 4- الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ في تقارير الإبلاغ الاعتيادية المقدمة من الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية.
- 5- مسائل أخرى.
- 6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين.
- 7- اعتماد التقرير.

**جيم - نتيجة الدورة**

68- اعتمد فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في جلسته العامة الحتامية المعقودة يوم الجمعة 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، الاستنتاجات المتفق عليها للدورة؛ واتفق على أن تتولى نائبتنا الرئيس - المقررتان، تحت إشراف الرئيس، وضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع؛ ووافق أيضاً على جدول الأعمال المؤقت لدورته الثامنة والثلاثين (المرفق الأول).

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين لفريق الخبراء العامل  
الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ  
(البند 6 من جدول الأعمال)

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- 3- استعراض التنفيذ العملي للمؤشرات الأساسية للإبلاغ من جانب الكيانات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك قياس هذه المؤشرات
- 4- الإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ في تقارير الإبلاغ الاعتيادية المقدمة من الكيانات: الممارسات الجيدة والتحديات الرئيسية
- 5- مسائل أخرى.
- 6- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والثلاثين.
- 7- اعتماد التقرير.

## المرفق الثاني

## الحضور\*

|    |  |
|----|--|
| 1- | حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد: |
|    | الاتحاد الروسي                                       |
|    | الصين  |
|    | إسبانيا  |
|    | عمان   |
|    | إكوادور  |
|    | غابون  |
|    | ألبانيا  |
|    | غامبيا   |
|    | ألمانيا  |
|    | غانا   |
|    | إندونيسيا  |
|    | غواتيمالا  |
|    | أوزبكستان  |
|    | فرنسا  |
|    | إيران (جمهورية - الإسلامية)                          |
|    | القلبين  |
|    | إيطاليا  |
|    | فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)                      |
|    | بنغلاديش   |
|    | كازاخستان  |
|    | بنما   |
|    | كوت ديفوار   |
|    | بوتان  |
|    | كولومبيا   |
|    | بوركينافاسو  |
|    | الكويت   |
|    | بيرو   |
|    | كينيا  |
|    | بيلاروس  |
|    | لاتفيا   |
|    | تركيا  |
|    | لبنان  |
|    | الجزائر  |
|    | ليتوانيا   |
|    | الجمهورية الدومينيكية                                |
|    | مالطة  |
|    | جمهورية الكونغو الديمقراطية                          |
|    | مصر  |
|    | جمهورية مولدوفا                                      |
|    | المغرب   |
|    | جنوب أفريقيا   |
|    | المملكة العربية السعودية                             |
|    | جورجيا   |
|    | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية   |
|    | زامبيا   |
|    | ميانمار  |
|    | زيمبابوي   |
|    | النمسا   |
|    | سري لانكا  |
|    | نيجيريا  |
|    | السودان  |
|    | نيكاراغوا  |
|    | السويد   |
|    | هنغاريا  |

\* تحتوي هذه القائمة على المشاركين المسجلين فقط. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

- 2 وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:  
الصندوق المشترك للسلع الأساسية  
الاتحاد الأوروبي  
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي  
منظمة التعاون الإسلامي  
مركز الجنوب
- 3 وكانت أجهزة وهيئات وبرامج الأمم المتحدة التالية مُمثلة في الدورة:  
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية  
إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال  
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي  
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- 4 وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلة في الدورة:  
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
الاتحاد الدولي للاتصالات  
مجموعة البنك الدولي
- 5 وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الدورة:  
الفئة العامة  
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
-